

بعضها وكشف بعضها فذلك حكمه ان يميز فانما يميز وجب غسل
 الجميع فان خرجت عن حال الوجه وكانت كغسل وجهه وجب غسل
 ظاهرها فوط وان كانت نادرة الكفاية وان خفت وجب
 غسل باطنها وظاهرها ووقع بعضها في هذا المقام ما يختلف
 ما تقر فاحذر قال ابن الهادي والمراد بغيره التمييز عدم
 امكان افراده بالغسل والا فهو يميز نفسه ويحب غسل
 سلعته يثبت في الوجه وان خرجت عن حده لحصول الموازنة
 بها وفي قول لا يجب غسل خارج عن حد الوجه لخرجه عن
 حد الفرض كالذئبة من الرأس والاصح الوجوب لو وقع
 الموضع به الثالث من الفروض غسل يديه للابوة
 والاجماع مع مرفقه بغير الميم وفتح الفاء وقع من عكسه
 او قدرهما من فائدتها كما في المصاب لما روي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه توضأ فغسل وجهه واسبع الوضوء ثم غسل يديه اليمنى
 حتى اشبع في العضة اليسرى كذلك الخ ثم قال هكذا رايته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ويقول كما ويدركه المراتق
 فان اليمين مع ان ثلثان اليد الى الكوع فقط اذ لم يقل احد
 يغسل الكوعين والمرثقة دون ما بينهما اوعلى حقيقة ما
 واستغنى دخول المراتق من غسله صلى الله عليه وسلم والاجماع
 ومن كون الغاية منها للاستسقاء يتأ على ما ياتي الا في بعض
 مدالحكم اليها الاستسقاء صوابها وصوابه ان اللفظان
 تناول غسلها لولا ذكرها افادت الثاني والا فاداة الاول
 بما للبدن في الصوره من خلاف اليد هنا فانها مع الثاني
 لصدقتها على العوض والى الكف لفة فكان ذكر الغاية استسقاء
 لما ورا المراتق فدخل المرفق ويذوق ما يقض به الفاضل
 من عنقود الغزاة الى سوره كذا يجمع خروج السورة عن
 المقدرة الا بقرينة ويجوز جعل اليد التي هي حقيقة التي المنك
 (والكوع) هي ذاك المرفق مع جعله الى غاية الغسل داخله
 في المعنى فترتق الاجماع والاحتياط للعبادة كذا يقال
 في وارجلكم الى المعيين فان قطع بعضه اي بعض ما يجب
 غسله وجب غسل ما بقي كخبر اذا امرتكم بامر فافعلوه منه
 قوله لا فادونها صوابها
 ارجع غفره ارجع غفرته
 وقوله او استسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو

ما استطعت وان الميسور لا يسقط بالميسور او قطع من مرفقه
 بان غسل عظم الذراع ويغني العظم ان المصعبان براس العضد
 فراس اي يجب غسل راس عظم العضد على المنه والكونه
 من المرفق تعريفه على انه اسم مجموع العظمين والابوة وهو
 الاصح والثاني فرجه على انه طرف عظم الساعد فقط ويجوز
 راس العضد بالتبعية او فوته اي قطع من فوق مرفقه
 ذوب غسل ما بين عضده كما لو كان من مصلب اليد ليدل على العضو
 عن طرفه ويجب غسل ما على اليد من شعر وان لغت
 واطفان وان قلت كيدوسلمة فثبتت في محل الفرض
 واطن تغيب او شق فيه لانه صراطها لانه كان لها عورق
 اللحم لم يجب الا غسل ما ظهر منها وكذا يقال في بقية الاعضاء
 ولو انكسفت جلد الساعد قبل انكسفتها العضد فثبتت
 منه لم يجب غسل شي منها لتدليها من غير محل الفرض بخلاف
 عكسه وغسل ما اذا هامت بزيادة ثبتت فوق محل الفرض
 وقد ثبتت ولم تشبهه بالاصلية لوضوحه بطشه او قد اصح
 حصوله ذلك القدر في محل الفرض مع وقوع الاسم عليها وخرج
 نحو سلعته وشعره من عضده وجلدته منكسفة منه حيث
 لم يبلغ النكسطة محل الفرض فلا يجب غسل ما بينها ولا فوته
 لعدم وقوع الاسم عليها ولو جاوز نكسفتها مرفقه وتدللت
 على ساعده وجب غسل المرفق مطلقا ما لم يتصلق به والاعض
 ظاهرها بدلا مما استغنى عنه وهذا هو الذي بعد ان غسلها
 وجب غسل ما ظهر غلافها لو حلت لينة الكفة لان الاتصال
 الحية لئلا يمتد من غسل باطنها ولو انكسفت من ساعده هو
 والنقص راسها بعضه مع تجا في باطنها وجب غسل ما ذي
 محل الفرض فلا نظر لاصوله بما لم يمتد العبرة بما اليه النكسطة
 لا باقية ذلك ويخرج من تغييره بالحيوانات ان الزيادة
 لو ثبتت بعد قطع الاصلية لم يجب غسل شي منها لانتفاء الحيوان
 ح ويختل خلافة بنا على شعور الحيوان لما كان غلا او فوته

بعضها وكشف بعضها فذلك حكمه ان يميز فانما يميز وجب غسل
 الجميع فان خرجت عن حال الوجه وكانت كغسل وجهه وجب غسل
 ظاهرها فوط وان كانت نادرة الكفاية وان خفت وجب
 غسل باطنها وظاهرها ووقع بعضها في هذا المقام ما يختلف
 ما تقر فاحذر قال ابن الهادي والمراد بغيره التمييز عدم
 امكان افراده بالغسل والا فهو يميز نفسه ويحب غسل
 سلعته يثبت في الوجه وان خرجت عن حده لحصول الموازنة
 بها وفي قول لا يجب غسل خارج عن حد الوجه لخرجه عن
 حد الفرض كالذئبة من الرأس والاصح الوجوب لو وقع
 الموضع به الثالث من الفروض غسل يديه للابوة
 والاجماع مع مرفقه بغير الميم وفتح الفاء وقع من عكسه
 او قدرهما من فائدتها كما في المصاب لما روي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه توضأ فغسل وجهه واسبع الوضوء ثم غسل يديه اليمنى
 حتى اشبع في العضة اليسرى كذلك الخ ثم قال هكذا رايته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ويقول كما ويدركه المراتق
 فان اليمين مع ان ثلثان اليد الى الكوع فقط اذ لم يقل احد
 يغسل الكوعين والمرثقة دون ما بينهما اوعلى حقيقة ما
 واستغنى دخول المراتق من غسله صلى الله عليه وسلم والاجماع
 ومن كون الغاية منها للاستسقاء يتأ على ما ياتي الا في بعض
 مدالحكم اليها الاستسقاء صوابها وصوابه ان اللفظان
 تناول غسلها لولا ذكرها افادت الثاني والا فاداة الاول
 بما للبدن في الصوره من خلاف اليد هنا فانها فانها مع الثاني
 لصدقتها على العوض والى الكف لفة فكان ذكر الغاية استسقاء
 لما ورا المراتق فدخل المرفق ويذوق ما يقض به الفاضل
 من عنقود الغزاة الى سوره كذا يجمع خروج السورة عن
 المقدرة الا بقرينة ويجوز جعل اليد التي هي حقيقة التي المنك
 (والكوع) هي ذاك المرفق مع جعله الى غاية الغسل داخله
 في المعنى فترتق الاجماع والاحتياط للعبادة كذا يقال
 في وارجلكم الى المعيين فان قطع بعضه اي بعض ما يجب
 غسله وجب غسل ما بقي كخبر اذا امرتكم بامر فافعلوه منه
 قوله لا فادونها صوابها
 ارجع غفره ارجع غفرته
 وقوله او استسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو

بعضها وكشف بعضها فذلك حكمه ان يميز فانما يميز وجب غسل
 الجميع فان خرجت عن حال الوجه وكانت كغسل وجهه وجب غسل
 ظاهرها فوط وان كانت نادرة الكفاية وان خفت وجب
 غسل باطنها وظاهرها ووقع بعضها في هذا المقام ما يختلف
 ما تقر فاحذر قال ابن الهادي والمراد بغيره التمييز عدم
 امكان افراده بالغسل والا فهو يميز نفسه ويحب غسل
 سلعته يثبت في الوجه وان خرجت عن حده لحصول الموازنة
 بها وفي قول لا يجب غسل خارج عن حد الوجه لخرجه عن
 حد الفرض كالذئبة من الرأس والاصح الوجوب لو وقع
 الموضع به الثالث من الفروض غسل يديه للابوة
 والاجماع مع مرفقه بغير الميم وفتح الفاء وقع من عكسه
 او قدرهما من فائدتها كما في المصاب لما روي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه توضأ فغسل وجهه واسبع الوضوء ثم غسل يديه اليمنى
 حتى اشبع في العضة اليسرى كذلك الخ ثم قال هكذا رايته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ويقول كما ويدركه المراتق
 فان اليمين مع ان ثلثان اليد الى الكوع فقط اذ لم يقل احد
 يغسل الكوعين والمرثقة دون ما بينهما اوعلى حقيقة ما
 واستغنى دخول المراتق من غسله صلى الله عليه وسلم والاجماع
 ومن كون الغاية منها للاستسقاء يتأ على ما ياتي الا في بعض
 مدالحكم اليها الاستسقاء صوابها وصوابه ان اللفظان
 تناول غسلها لولا ذكرها افادت الثاني والا فاداة الاول
 بما للبدن في الصوره من خلاف اليد هنا فانها فانها مع الثاني
 لصدقتها على العوض والى الكف لفة فكان ذكر الغاية استسقاء
 لما ورا المراتق فدخل المرفق ويذوق ما يقض به الفاضل
 من عنقود الغزاة الى سوره كذا يجمع خروج السورة عن
 المقدرة الا بقرينة ويجوز جعل اليد التي هي حقيقة التي المنك
 (والكوع) هي ذاك المرفق مع جعله الى غاية الغسل داخله
 في المعنى فترتق الاجماع والاحتياط للعبادة كذا يقال
 في وارجلكم الى المعيين فان قطع بعضه اي بعض ما يجب
 غسله وجب غسل ما بقي كخبر اذا امرتكم بامر فافعلوه منه
 قوله لا فادونها صوابها
 ارجع غفره ارجع غفرته
 وقوله او استسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو

بعضها وكشف بعضها فذلك حكمه ان يميز فانما يميز وجب غسل
 الجميع فان خرجت عن حال الوجه وكانت كغسل وجهه وجب غسل
 ظاهرها فوط وان كانت نادرة الكفاية وان خفت وجب
 غسل باطنها وظاهرها ووقع بعضها في هذا المقام ما يختلف
 ما تقر فاحذر قال ابن الهادي والمراد بغيره التمييز عدم
 امكان افراده بالغسل والا فهو يميز نفسه ويحب غسل
 سلعته يثبت في الوجه وان خرجت عن حده لحصول الموازنة
 بها وفي قول لا يجب غسل خارج عن حد الوجه لخرجه عن
 حد الفرض كالذئبة من الرأس والاصح الوجوب لو وقع
 الموضع به الثالث من الفروض غسل يديه للابوة
 والاجماع مع مرفقه بغير الميم وفتح الفاء وقع من عكسه
 او قدرهما من فائدتها كما في المصاب لما روي عن ابي هريرة
 رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه توضأ فغسل وجهه واسبع الوضوء ثم غسل يديه اليمنى
 حتى اشبع في العضة اليسرى كذلك الخ ثم قال هكذا رايته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ويقول كما ويدركه المراتق
 فان اليمين مع ان ثلثان اليد الى الكوع فقط اذ لم يقل احد
 يغسل الكوعين والمرثقة دون ما بينهما اوعلى حقيقة ما
 واستغنى دخول المراتق من غسله صلى الله عليه وسلم والاجماع
 ومن كون الغاية منها للاستسقاء يتأ على ما ياتي الا في بعض
 مدالحكم اليها الاستسقاء صوابها وصوابه ان اللفظان
 تناول غسلها لولا ذكرها افادت الثاني والا فاداة الاول
 بما للبدن في الصوره من خلاف اليد هنا فانها فانها مع الثاني
 لصدقتها على العوض والى الكف لفة فكان ذكر الغاية استسقاء
 لما ورا المراتق فدخل المرفق ويذوق ما يقض به الفاضل
 من عنقود الغزاة الى سوره كذا يجمع خروج السورة عن
 المقدرة الا بقرينة ويجوز جعل اليد التي هي حقيقة التي المنك
 (والكوع) هي ذاك المرفق مع جعله الى غاية الغسل داخله
 في المعنى فترتق الاجماع والاحتياط للعبادة كذا يقال
 في وارجلكم الى المعيين فان قطع بعضه اي بعض ما يجب
 غسله وجب غسل ما بقي كخبر اذا امرتكم بامر فافعلوه منه
 قوله لا فادونها صوابها
 ارجع غفره ارجع غفرته
 وقوله او استسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو
 وهو الاستسقاء وهو